الأمم المتحدة S/2025/342

مجلس الأمن

Distr.: General
30 May 2025
Arabic
Original: English

الحالة في منطقة وسط أفريقيا وأنشطة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

1 - هذا التقرير مقدَّمٌ عملا ببيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2024 (S/PRST/2024/7) الذي طلب فيه المجلس إلى الأمين العام مواصلة إطلاعه على أنشطة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا (المكتب الإقليمي) كل ستة أشهر. وهو يتضمّن تقييما للاتجاهات السياسية والأمنية الرئيسية التي شهدتها منطقة وسط أفريقيا منذ صدور التقرير المؤرخ 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2024 (S/2024/865). ويتضمن أيضا معلومات مستكملة عن الحالة في منطقة حوض بحيرة تشاد، وذلك عملا بمقتضيات قرار المجلس 2349 (2017).

ثانيا - التطورات الرئيسية في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية

ألف - التطورات والاتجاهات السياسية والأمنية والمتعلقة بالسلام

2 - في الوقت الذي شرعت فيه العديد من دول المنطقة في التحضير للانتخابات، اتسمت الفترة المشمولة بالتقرير باحتدام النقاشات السياسية، والتعديلات الحكومية والدعوات المتزايدة إلى إجراء انتخابات نزيهة وشفافة. واتسمت أيضا باستكمال عملية الانتقال السياسي في تشاد. وسُجّل في غابون تقدّم نحو الاستعادة الكاملة للنظام الدستوري، حيث تم إجراء الانتخابات الرئاسية ويجري التخطيط للانتخابات التشريعية والمحلية المقبلة. وقد ظلّ النزاع في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية يتصاعد ليزيد من حالة انعدام الأمن الإقليمي (انظر S/2025/176 و S/2025/202).

التطورات والاتجاهات السياسية

3 - في أنغولا، وفي يومي 16 و 17 كانون الأوّل/ديسمبر، عقد الحزب الحاكم، *الحركة الشعبية لتحرير أنغولا* (*Movimento Popular de Libertação de Angola*)، مُؤتمره الاستثنائي الثامن الذي شهد تنقيح النظام الأساسي للحزب، والتّخلي عن الشرط القاضي بأن يكون زعيم الحزب هو المرشح للانتخابات الرئاسية. وفي 25 كانون الثاني/يناير، أعلنت السلطات أن مجموعة تُسمى *"الجبهة الموحدة لإعادة بناء النظام الأفريقي"* (*Frente Unida de Reedificação da Ordem Africana*) قد خطّطت لشنّ

الرجاء إعادة استعمال الورق

هجمات إرهابية وزعزعة استقرار البلد أثناء التي كان يؤديها في كانون الأول/ديسمبر 2024 رئيسُ الولايات المتحدة الأمريكية حينها، ولكن تم إحباط هذه الخطة. وفي 30 كانون الثاني/يناير، ندد حزب المعارضة الرئيسي، *الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا* (*Movimento Popular de Libertação de Angola*)، بمزاعم الانقلاب المدبَّر ووصفها بأنها محاولة من الحزب الحاكم لخلق حالة من عدم الاستقرار وللبقاء في السلطة. وفي 27 آذار/مارس، أدانت المحكمة زعيم جماعة *الجبهة الموحدة* بالتخطيط لهجمة إرهابية، وحكمت عليه بالسجن لمدة 15 عامًا. وفي الوقت نفسه، قدم *الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا* في 6 آذار/مارس التماساً إلى المحكمة الدستورية من أجل إدانة الحكومة لعدم التزامها بواجبها الدستوري في إجراء الانتخابات المحلية، التي لم تُجرَ رغم التّنصيص عليها في دستور عام 2010.

4 - ومن خلال مرسوم صادر في 7 كانون الأول/ ديسمبر، أعلن رئيس بوروندي، إيفاريست نداييشيمييه، أن الانتخابات التشريعية والمحلية سوف تُجرى في 5 حزيران/يونيه 2025. وتم أيضا ضبط شروط أهلية المرشحين، التي تنص على أمور من بينها ألا يكون المرشحون المستقلون أعضاء في حزب سياسي لمدة عام واحد على الأقل. وفي 2 كانون الثاني/يناير، قام أحد الائتلافات المنشأة حديثا، هو *ائتلاف بوروندي بوا بوسي*، وحزب *المؤتمر الوطني من أجل الحرية* المعارض بالطعن لدى المحكمة الدستورية في قرار اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة القاضي باستبعاد جميع مرشحيهما من الانتخابات التشريعية المقبلة وذلك بسبب انتهاكهم للقوانين الانتخابية. وفي 7 كانون الثاني/يناير، منحت المحكمة الحزبين مهلة ثلاثة أيام لتقديم قوائم مرشحين منقحة. وأيّدت أيضا قرار اللجنة الانتخابية القاضي بأن يشطب الائتلافُ من قوائم مرشحيه زعيمَ المعارضة، أغاثون رواسا، وأعضاءَ آخرين في المؤتمر الوطني من أجل الحرية.

5 - وفي الكاميرون، كانت الأحزاب السياسية في الكاميرون تستعد للانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر 2025. ورغم أنّ الرئيس *بول بيا* لم يؤكد ترشحه بعد، فإنّ رئيس اللجنة المركزية للحزب الحاكم، *الحركة الديمقراطية الشعبية الكاميرونية*، أكد من جديد في 24 آذار/مارس، خلال الاحتفالات بالذكرى الأربعين لتأسيس الحزب، أنّ الرئيس الحالي سيكون المرشح المفترض للحزب. وفي 3 كانون الثاني/يناير، انتقد أفراد من رجال الدين الكاثوليك في الكاميرون فترة ولاية السيد بيا المطوّلة، وكذلك نيته المزعومة في السعي إلى الفوز بولاية أخرى. ودعا العديد من الأساقفة، ومعظمهم من منطقتي أقصى الشمال والغرب، السيد بيا إلى عدم الترشّح لولاية أخرى. وفي 27 كانون الثاني/يناير، أعرب المجلس الوطني للزعماء التقليديين في الكاميرون عن دعمه لترشيح السيد بيا. وواصلت الشخصيات المعارضة، مثل موريس كامتو وكابرال ليبي، حشد الدعم لترشيحاتها.

6 - وفي 5 كانون الأول/ديسمبر، أعادت لجنة الانتخابات الكاميرونية ترسيم 000 120 ناخب كانوا قد شُطبوا من قائمة الناخبين بسبب عدم وجود بصماتهم البيومترية في الملفات. وكان الدافع من وراء إعادة الترسيم هو المخاوف التي أثارها السيد كامتو واتّهم فيها لجنة الانتخابات الكاميرونية برفض تسجيل أكثر من 000 73 ناخبا، ينتمون بالأساس إلى المناطق المؤيدة لحزبه، حزب *حركة نهضة الكاميرون*. واتهم هذا الحزب أيضا المديرَ العام للجنة الانتخابات الكاميرونية بانتهاك القانون الانتخابي لأنّه لم ينشر، بحلول 30 كانون الأول/ديسمبر، القائمةَ الانتخابية الوطنية المحدّثة. ورُفعت القضية إلى المحكمة الدستورية وإلى محكمة الاستئناف، اللتين أعلنتا، كلتاهما، عدم اختصاصهما للنظر فيها. وفي 17 شباط/فبراير، قدّم أعضاء من المعارضة والمجتمع المدني إلى الرئيس مقترحاً لقانون انتخابي منقح ينص على إدخال تغييرات تشمل توسيع نطاق استخدام التكنولوجيا البيومترية في العملية الانتخابية، وتوحيد المواعيد النهائية لتقديم الطعون

الانتخابية، وإزالة العقبات التي تحول دون الحصـول على شـهادات الميلاد والعمل ببطاقات الهوية الوطنية التي تسهّل تسجيل الناخبين.

7 - وفي 9 كانون الأول/ديسمبر، منح المجلسُ الوطني الانتقالي رئيسَ تشاد، محمد إدريس ديبي إتنو، رتبة مشـير. وكان الشـخص الوحيد الذي حمل هذه الرتبة سـابقا هو والده الراحل إدريس ديبي إتنو. وفي 29 كانون الثاني/يناير، تم تعيين الرئيس رئيسًـا وطنيا للحزب الحاكم، *الحركة الوطنية للإنقاذ*. وانتقد بعض أعضـاء المعارضـة دور الرئيس النشـط في الحزب، مسـتشـهدين في ذلك بالدسـتور الذي يحظر على رئيس الدولة تولي مناصب داخل الأحزاب السياسية.

8 - وفي 29 كانون الأول/ديسمبر، جرت الانتخابات التشـريعية والإقليمية والبلدية في تشـاد. وكانت هذه بمثابة أول انتخابات تشريعية منذ عام 2011، حيث بلغت نسبة المشاركة فيها 52,37 في المائة. وفاز الحزب الحاكم بـــ 124 مقعداً من أصـل 188 مقعداً في الجمعية الوطنية، يليه حزب *التجمع الوطني للديمقراطيين التشـادين - لو ريفاي* (Rassemblement national des démocrates tchadiens – Le Réveil) بـــ 12 مقعداً، ثم حزب التّجمّع من أجل الديمقراطية والتقدم بثمانية مقاعد، وحزب الاتحاد الوطني من أجل الديمقراطية والتجديد بسبعة مقاعد. وتمثل النساء نسبة 34 في المائة من أعضاء المجلس التشريعي، أي بزيادة عن المجلس التشـريعي السـابق. وقد حصـل الحزب الحاكم أيضـا على نسـبة 75,1 في المائة من المقاعد داخل مجالس المحافظات الجديدة، ونسبة 87,8 في المائة من مقاعد أعضاء المجالس البلدية. وورد الإبلاغ عن بعض المخـالفات، فيما طعنت بعض الأحزاب في النتائج. وقاطع العمليةَ الانتخابيـة كل من حزب "المحوّلين" (حزب المعارضـة الرئيسـي بزعامة رئيس الوزراء الانتقالي السـابق، سـوكسـي ماسـرا) ومجموعة التنسـيق بين الفاعلين السـياسـيين (التي هي عبارة عن ائتلاف لأحزاب المعارضـة)، ونددا بخلو هذه العملية من المصـداقية والشفافية. وفي 29 كانون الثاني/يناير، أعرب السيد ماسرا عن استعداده للعمل مع الرئيس، واعترف بنتائج الانتخابات الرئاسـية والتشـريعية، التي لم يطعن فيها حزبه. وفي 4 شـباط/فبراير، أُعيد تعيين الله معي هالينا رئيسًـا لوزراء تشـاد. وفي 6 شـباط/فبراير، أعلن رئيس الوزراء تشـكيل حكومة جديدة تضـم 37 عضـوًا، من بينهم 12 امرأة. وتمثل المرأة نسبة 32,4 في المائة من أعضـاء الحكومة الجديدة، في مقابل نسبة 29,6 في المائة من أعضاء الحكومة السابقة.

9 - وفي 25 شـباط/فبراير، جرت انتخابات مجلس الشـيوخ في تشـاد، وشـكلت هذه الانتخابات الخطوة الأخيرة في عملية الانتقال السـياسـي. وحصـد الحزب الحاكم 43 مقعدًا من أصـل 46 مقعدًا، بينما حصـل حزب *التجمع الوطني للديمقراطيين التشـادين - لو ريفاي* على مقعدين، وحزبُ الاتحاد من أجل التجديد والديمقراطية على مقعد واحد. وفي 4 آذار/مارس، أعلن المجلس الدسـتوري عن النتائج النهائية. وتمت الاسـتجابة لشـكوتين من مرشـحيْن، ليخسـر بذلك الحزبُ الحاكم مقعدًا واحدًا لكل من حزب من الحزبين المذكورين أعلاه. وفي اليوم نفسـه، وعملا بأحكام الدستور، أصـدر الرئيس مرسـوما يقضـي بتعيين أعضـاء مجلس الشيوخ الـ 23 المتبقين. وفي 19 آذار/مارس، تمّ على المستوى الفني إقرارُ استراتيجية وطنية جديدة للتسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج، جعلت أفراد الجماعات المسلحة غير الحكومية مؤهلين لعملية التسريح ونزع السـلاح وإعادة الإدماج، سـواء كانت هذه الجماعات من الأطراف الموقّعة، أم من غير الموقّعة، على اتفاقية الدوحة للسلام ومشاركة الحركات السياسية العسكرية في الحوار الوطني الشامل والسيادي في تشاد.

10 - وفي 16 أيار/مايو، أُلقي القبض على السـيد ماسـرا في منزله في نجامينا. وذكر مكتب المدعي العام أنّ الاعتقال مرتبط بأعمال العنف الطائفي التي وقعت في 14 أيار/مايو في مانداكاو بمقاطعة لوقون

الغربي، والتي قُتل فيها 42 شخصًا. وتتهم السلطات السيد ماسرا بالتحريض على العنف عبر وسائل التواصل الاجتماعي. وهو يواجه تهماً من بينها التحريض على الكراهية، والتواطؤ في العنف المسلح، والقتل، والحرق العمد، وتدنيس القبور. وقد وصف محاموه التهم الموجهة إليه بأنها ذات دوافع سياسية، وطالب حزبه بالإفراج عنه فورا.

11 - وفي 10 كانون الثاني/يناير، أصدر رئيس الكونغو، دينيس ساسو نغيسو، مرسومًا يقضي بإعادة تشكيل الحكومة. وفي 27 شباط/فبراير، قام بتعيين نائب للمفوض السامي وثلاثة مفوضين بالمفوضية العليا لإعادة إدماج المقاتلين السابقين. وأعرب زعيم سابق للمتمردين، هو القس نتومي، عن استيائه من التعيينات، وزعمَ أنّها لم تكن محلّ تشاور. وفي 19 نيسان/أبريل، وقّعت السلطات الكونغولية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على اتفاق بشأن تنفيذ مشروع يساعد على إعادة إدماج 500 7 من المقاتلين السابقين، و 500 2 من الأشخاص المرتبطين سابقا بهؤلاء المقاتلين، و 000 10 من ضعاف أفراد المجتمع المحلي والمقيمين في مقاطعة بول.

12 - في غينيا الاستوائية، مثّل التوقيع على اتفاقيات ثنائية مع دول مثل أنغولا وتشاد وغابون خطوة نحو مزيد من التكامل الإقليمي. وفي 5 كانون الأول/ديسمبر صدرت أحكام بالسجن في حق عدة أشخاص، تراوحت بين 20 عامًا والسجن مدى الحياة، وذلك بتهمة قتل خوسيه ليما غونزالو، صهر رئيس غينيا الاستوائية، تيودورو أوبيانغ نغيما مباسوغو. وفي 12 شباط/فبراير، بدأت المحاكمة في قضية شركة الكهرباء الوطنية، التي اتُهم فيها 23 شخصًا، من بينهم الوزير السابق للكهرباء ونائبه، بجرائم من بينها اختلاس أموال عامة واستغلال النفوذ.

13 - وفي غابون، أكدت المحكمة الدستورية في 29 نوفمبر/تشرين الثاني نتائج الاستفتاء الدستوري الذي أُجري في 16 نوفمبر/تشرين الثاني، حيث أظهرت هذه النتائج تصويتا من بنسبة 91,6 في المائة لصالح الاستفتاء، ومشاركةً فيه بنسبة 54,2 في المائة. وفي 15 كانون الثاني/يناير، أجرى الرئيس الانتقالي لغابون، بريس كلوتير أوليغوي نغيما، تعديلاً وزاريًا على الحكومة الانتقالية، زاد بموجبه عدد الوزراء بواقع 5 ليصل مجموعهم إلى 35 وزيرًا، من بينهم 11 امرأة بدلا من 8 نساء سابقا. وفي 20 كانون الثاني/يناير، اعتمد البرلمان الانتقالي قانونًا انتخابيًا جديدًا. ورغم أنّ تنظيم الانتخابات يظلّ من اختصاص وزارة الداخلية، فإنّ القانون الانتخابي الجديد ينصّ على إنشاء هيئة إشراف مستقلة غير دائمة مكلفة بمراقبة العملية الانتخابية. وينصّ أيضا على إجراء الانتخابات على جولتين، مع تخصيص حصة بنسبة 30 في المائة للنساء وحصة بنسبة 20 في المائة للشباب على قوائم المرشحين التي تقدمها الأحزاب السياسية للانتخابات التشريعية والمحلية. ويسمح القانون الجديد للعسكريين وللقضاة بالترشح للانتخابات بعد الحصول على إذن مسبق من رؤسائهم. وينصّ القانون أيضا على ضرورة نشر النتائج الانتخابية لكل مركز من مراكز الاقتراع.

14 - وفي 23 كانون الثاني/يناير، أعلنت الحكومة الانتقالية في غابون أنّ الانتخابات الرئاسية، التي كان من المقرّر بدايةً إجراؤها في آب/أغسطس 2025 وفقًا للجدول الزمني للمرحلة الانتقالية، سوف تُجرى في 12 نيسان/أبريل. وفي 26 كانون الثاني/يناير، أعلن وزير الداخلية عن أسماء أعضاء هيئة الإشراف الجديدة على الانتخابات. وزعمت بعض شخصيات المعارضة أن الهيئة تفتقر إلى الاستقلالية. وفي 30 كانون الثاني/يناير، اختار الحزب الحاكم السابق، *الحزب الديمقراطي الغابوني*، زعيمًا جديدًا له خلال مؤتمره الاستثنائي الأول منذ الانقلاب العسكري في آب/أغسطس 2023. وفي 5 شباط/فبراير، أدى أعضاء اللجنة الوطنية لتنظيم وتنسيق الانتخابات والاستفتاء، برئاسة وزير الداخلية، اليمين الدستورية أمام رئيس المحكمة الدستورية. وخلال مؤتمر صحفي مشترك عُقد في 1 آذار/مارس، دعت عدة شخصيات من

المعارضة إلى تأجيل الانتخابات، وذكرت أنّ الظروف السائدة لا تساعد على إجرائها بشكل جامع وديمقراطي. وفي 13 شباط/فبراير، أفاد رئيس الوزراء السابق، آلان كلود بيلي باي نزي، زعيم منصة المعارضة المسماة "معًا من أجل غابون"، بأنه قد تعرض للتهديد والترهيب خلال فعاليات الحملة الانتخابية في مقاطعة *وولو – نتيم* في شمال غابون، واعتبر ذلك بمثابة محاولات من السلطات الانتقالية لإسكات صوت المعارضة. وفي 20 شباط/ فبراير، أعرب المتحدث الرسمي باسم رئاسة غابون عن استياء الرئيس الانتقالي من هذه الأحداث، مشيرًا إلى أن البلد يسير نحو المصالحة الوطنية، وضمان حرية التعبير للجميع، بما في ذلك لأفراد المعارضة.

15 - وفي 9 آذار/مارس، أعلنت اللجنة الوطنية لتنظيم وتنسيق الانتخابات والاستفتاء في غابون عن التحقق من صحة ترشح 4 من أصل 23 مرشحاً للرئاسة، يوجد من بينهم السيد أوليغي نغيما والسيد بيلي باي نزي. وعقب هذا الإعلان، تقدم 13 من المرشحين الرئاسيين المرفوضين بطعون إلى المحكمة الدستورية، التي أقرّت صحّة ترشح 4 منهم في 21 آذار/مارس. وقد رفع هذا القرار العدد النهائي للمرشحين الرئاسيين المعتمدين إلى ثمانية مرشحين، من بينهم امرأة واحدة. وأُجريت الانتخابات الرئاسية في 12 نيسان/أبريل. وفي 25 نيسان/أبريل، أكّدت المحكمة الدستورية النتائج النهائية، حيث حصل السيد أوليغي نغيما على 94,85 في المائة من الأصوات، يليه السيد بيلي باي نزي الذي حصل على نسبة 3,11 في المائة منها. وبلغت نسبة المشاركة في الانتخابات 70,11 في المائة. وفي اجتماع عُقد في 30 نيسان/أبريل، رفع مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي العقوبات التي كان قد فرضها على غابون بعد الانقلاب العسكري، وأذن لهذا البلد باستئناف مشاركته في أنشطة المنظمة على الفور. وفي 3 أيار/مايو، تم تنصيب السيد أوليغي نغيما رئيسًا، ليتولى في 5 أيار/مايو تعيين مجلس وزراء مكوّن من 30 عضوًا، من بينهم 10 نساء، وتعيين ألكسندر بارو شامبيري، النائب السابق لرئيس الوزراء بالحكومة الانتقالية، نائبًا للرئيس مكلفًا بشؤون الحكومة.

16 - وفي 6 كانون الثاني/يناير، أقال رئيس ساو تومي وبرينسيبي، كارلوس فيلا نوفا، رئيسَ الوزراء، باتريس تروفوادا، وحكومته. وعزى الرئيس ذلك إلى عجز الحكومة عن تقديم حلول فعالة للتحديات التي تواجه البلد؛ وإلى زيارات رئيس الوزراء المطوّلة إلى الخارج التي كبّدت الخزينة الوطنية نفقات كبيرة وغير مبررة لم تعد بفوائد ملموسة على الشعب؛ وإلى غياب التعاون الاستراتيجي وانعدام الولاء المؤسسي الذي قوّض العلاقة بين الرئيس والحكومة. واقترح حزبُ الأغلبية، حزب *العمل الديمقراطي المستقل* (*Acção Democrática Independente*)، على الرئيس عدّة أسماء لشغل منصب رئيس الوزراء. وفي 12 كانون الثاني/يناير، عيّن الرئيس شخصا من غير هذه القائمة، هو السيد *أميريكو أوليفيرا راموس*، العضو في حزب *العمل الديمقراطي المستقل* والمحافظ السابق للبنك المركزي. وأدت الحكومة المكوَّنة من 10 أعضاء، منهم 4 نساء، اليمين الدستورية في 14 كانون الثاني/يناير. ووصف السيد تروفوادا، الذي ظل زعيمًا للحزب، تصرفات الرئيس بأنها غير دستورية. وفي 13 شباط/فبراير، رفضت المحكمة الدستورية بالإجماع الطلب المقدم من قيادة الحزب لإلغاء المرسوم الرئاسي القاضي بتعيين رئيس الوزراء الجديد، ولإيقاف عملية تنصيب الحكومة الجديدة. وفي اليوم نفسه، أقرت الجمعية الوطنية برنامج الحكومة الذي جددت فيه التزامها بإصلاح قطاعي العدالة والأمن في ضوء الإضرابات المستمرة التي ينفذها موظفو القضاء.

التطورات والاتجاهات الأمنية

17 - في الكاميرون، استمرت حالة انعدام الأمن في المنطقتين الشمالية الغربية والجنوبية الغربية، حيث قامت الجماعات الانفصالية بشن هجمات عنيفة وعمليات اختطاف وابتزاز. وفي 7 كانون الأول/ديسمبر، سُمع دوي انفجار وطلقات نارية في بامندا، المنطقة الشمالية الغربية، وقيل إن ذلك يرجع إلى قيام المقاتلين الانفصاليين بفرض إغلاق شامل. ووقع المدنيون في مرمى النيران المتقاطعة، مما أدى إلى نزوح وإلى تدمير للمنازل وحالة من انعدام الأمن الواسع النطاق. وفي 7 كانون الثاني/يناير، وفي بامندا، قام مقاتلون يُشتبه في انتمائهم للانفصاليين بإضرام النار في منزل عائلة إيمانويل نغونغ ندونغ، المعروف أيضًا باسم كابو دانيال، الذي كان عضوًا في الجماعات الانفصالية حتى عام 2023، لكنه ظل يدعو منذ ذلك الحين إلى إيجاد تسوية سلمية. وفي 16 شباط/فبراير، أفادت قوات الأمن الكاميرونية بأنها قد قتلت كريستوفر فونوي، المعروف أيضًا باسم الجنرال جيه سي، الذي كان قائدا لميا يسمى الجماعة المسلحة "لقوات الدفاع عن أمبازونيا".

18 - واستمرت التوترات وأعمال العنف القبلية في الكاميرون، مع ورود تقارير عن وقوع اشتباكات بين الجماعات العرقية في مناطق أداماوا والوسط وأقصى الشمال والغرب. وأدت الاشتباكات بين جماعتي البورورو والقبايا في أداماوا، وكذلك التوترات بين جماعتي المسجوم وعرب الشوا في منطقة أقصى الشمال، إلى مواجهات مميتة وإلى تهجير قسري. وظلت النزاعات بين المزارعين والرعاة تشكل محركاً رئيسياً للعنف المحلي. وقد أسهمت العبارات التحريضية وخطاب الكراهية والمعلومات المغلوطة، بحسب التقارير، في تصاعد التوترات وأعمال العنف العرقية والسياسية، بما في ذلك في 2 آذار/مارس داخل مبالدا بمنطقة أقصى الشمال، حيث قُتل اثنان من الباحثين ومرشدهما في بعد الاشتباه خطأً في انتمائهم إلى الجماعات المسلحة. وفي 11 آذار/مارس، تم اعتقال حوالي 20 مشتبهاً بهم على صلة بعمليات القتل.

19 - وفي تشاد، أفادت التقارير بأن مجموعة تتكون من 24 رجلاً مسلحاً هاجمت في 8 كانون الثاني/يناير القصرَ الرئاسي في نجامينا، مما أدى إلى تبادل لإطلاق النار استمر ساعة مع أفراد الحرس الرئاسي. وخلّف الهجوم 18 قتيلاً وستة معتقلين. وقُتل ضابطان عسكريان وأصيب خمسة آخرون بجروح خطيرة. ومازال تحقيق الحكومة في الحادث جاريا.

20 - وتواصلت في تشاد الاشتباكات بين القبائل على الوصول إلى الموارد الطبيعية. ففي الفترة الفاصلة بين 30 نوفمبر/تشرين الثاني و 10 كانون الأول/ديسمبر، تسبّبت أعمال العنف بين المجتمعات المحلية في تيمبيري بمقاطعة لوغون الشرقية في مقتل 20 شخصاً على الأقل وإصابة 15 آخرين. وفي 14 كانون الثاني/يناير، احتج سكان مدينة لارامانايي التابعة لهذه المقاطعة على مقتل شاب محلي على يد رعاة ونددوا بإفلات الجناة من العقاب. واستخدمت قوات الشرطة والجنود الذخيرة الحية ضد المتظاهرين، مما أسفر عن سقوط أربعة قتلى.

21 - وفي 17 كانون الثاني/يناير، افتتحت السلطات التشادية وسلطات جمهورية أفريقيا الوسطى أول مركز حدودي متعدد الخدمات في بيمبيري، الواقعة على الحدود بين البلدين. وفي 26 كانون الثاني/يناير، وقّع البلدان في نجامينا على اتفاقية أمنية حدودية تم بموجبها إنشاء قوة مشتركة لأمن الحدود. وكانت الحدود المشتركة بينهما مغلقة منذ أكثر من 10 سنوات.

جماعة بوكو حرام/أزمة حوض بحيرة تشاد

22 - في الكاميرون، شهدت الفترة الفاصلة بين 1 كانون الأول/ديسمبر و 15 أيار/مايو، وقوع 351 حادثا أمنيا مرتبطا بجماعة بوكو حرام نجم عنها مقتل 54 مدنيا حسب ما أكدته وأبلغت عنه الأمم المتحدة، مقارنة بـ 66 حادثا أسفرت عن مقتل 89 مدنيا في الفترة نفسها من عام 2024. وفي تشاد، شهدت الفترة الفاصلة بين 1 كانون الأول/ديسمبر و 15 أيار/مايو، وقوع 91 حادثا أمنيا مرتبطا بجماعة بوكو حرام نجم عنها مقتل 82 مدنيا حسب ما أكدته وأبلغت عنه الأمم المتحدة، مقارنة بـ 6 حوادث أسفرت عن مقتل 75 مدنيا في الفترة نفسها من عام 2024. والزيادةُ في عدد الحوادث قد تُعزى إلى تركيز الجماعات المسلحة على تجديد مواردها، بما في ذلك المواد الغذائية والمواد الطبية والأسلحة، وذلك بعد أن أفادت التقارير بأنها قد تكبدت خسائر كبيرة بسبب الغارات الجوية النيجيرية والعمليات العسكرية الأخرى في عام 2024.

23 - وفي تشاد، قامت عناصر مسلحة مجهولة الهوية بمهاجمة قرية باركارام، بإقليم البحيرة (Lac Province)، في 18 كانون الأول/ديسمبر وقتلت ثمانية أشخاص. وفي 18 شباط/فبراير، أعلن جيش تشاد عن انتهاء عملية "حسكنيت" الهجومية المضادة التي نفّذها. وقيل إنّ هذه العملية، التي جاءت ردًا على الهجوم الذي شنّته جماعة بوكو حرام في نهاية تشرين الأول/أكتوبر 2024 على قاعدة عسكرية في إقليم البحيرة، قد أسفرت عن مقتل 297 إرهابيًا مزعوما و 24 جنديًا تشاديا و 3 مدنيين، وعن إصابة 37 من الجنود و 4 من المدنيين. أمّا القطاع 2 من القوة المشتركة المتعددة الجنسيات، الذي يغطي إقليمي البحيرة وحجر لميس في تشاد، والذي كانت تشاد قد حلّته في بداية عملية حسكنيت، فلم تتم إعادة تشكيله بعد انتهاء العملية.

24 - وفي الليلة الفاصلة بين يومي 24 و 25 آذار/مارس، شنّ تنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا هجومًا على موقع القوة المشتركة المتعددة الجنسيات في وولغو، نيجيريا، بالقرب من سويرام في منطقة أقصى شمال الكاميرون. وتسبب الهجوم في مقتل ما لا يقل عن 19 جندياً كاميرونياً. واستُخدمت في الهجوم مسيّرات محملة بالمتفجرات، وهي المرة الأولى التي يتم فيها استخدام مثل هذه التكتيكات ضد القوات الكاميرونية.

جيش الرب للمقاومة

25 - في 26 شباط/فبراير، أفادت السلطات في أوغندا بأن إحدى زوجات زعيم جيش الرب للمقاومة، جوزيف كوني، وثلاثة من أطفاله قد وافقوا على العودة من جمهورية أفريقيا الوسطى إلى أوغندا. وفي 25 شباط/فبراير، قيل إنّ القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى استطاعت، في سام - أواندجا بجمهورية أفريقيا الوسطى وبمساعدة من أفراد أمن آخرين، أن تنقذ ستة أطفال كانوا قد اختطفوا واستُعْبدوا من قبل جيش الرب للمقاومة. وذكرت منظمة غير حكومية دولية، هي منظمة الأطفال الأشباح (Invisible Children)، أن منشقين قد أفادوا بأنّ كوني قد أصبح، اعتبارًا من أوائل عام 2025، يقود قوة مكونة من أقل من 100 شخص، معظمهم من النساء والأطفال. وأنّ المجموعة تنشط على طول المنطقة الحدودية في شمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى وولاية جنوب دارفور في السودان.

26 - وفي 7 نيسان/أبريل، أيّدت دائرة الاستئناف بالمحكمة الجنائية الدولية قرار الدوائر الابتدائية القاضي بمنح تعويضات بمبلغ 52 مليون يورو إلى ضحايا القائد السابق لجيش الرب للمقاومة، دومينيك أونغوين، ورفضت الاستئناف الذي تقدّم به هذا الأخير. وأعلنت المحكمة أيضا أنها ستعقد جلسة استماع غيابية في 9 أيلول/سبتمبر 2025 لإثبات التهم الموجهة إلى كوني.

الأمن البحري في خليج غينيا

27 - في ليلة 31 كانون الثاني/يناير، أفادت التقارير بأن ثلاثة من أفراد طاقم مركب صـــيد، كان في طريقه إلى بورت جنتيل في غابون، قد تم اختطافهم من قبل قراصـــنة بالقرب من ســـاحل غابون. وقيل إنّ المختَطفين، وجميعهم مواطنون سنغاليون، قد تم تحريرهم في نيجيريا في 19 شباط/فبراير.

28 - وفي الليلة الفاصلة بين يومي 17 و 18 آذار/مارس، وفي جنوب شرق ساو تومي وبرينسيبي، قام ثلاثة قراصـنة مسـلحون بالصـعود إلى سـطح ناقلة نفط كانت ترفع علم بنما. وأفادت التقارير بإطلاق أعيرة نارية وباختطاف 10 من أفراد الطاقم البالغ عددهم 18 فردا. وورد بعد ذلك أن هؤلاء الأفراد، الذين ينحدرون من أصول هندية ورومانية، قد تم إطلاق سراحهم في 13 نيسان/أبريل.

آثار تغير المناخ والتغيرات الإيكولوجية والكوارث الطبيعية على الاســـتقرار الإقليمي، بما في ذلك آثارها على ديناميات العلاقة بين المزارعين والرعاة والنزاع بين القبائل في وسط أفريقيا

29 - لا تزال المنطقة دون الإقليمية تعاني من آثار تغير المناخ، التي لها آثار واســـعة النطاق على الاستقرار الإقليمي. وتسببت الأمطار الغزيرة التي شهدها يوم 4 نيسان/أبريل في حدوث فيضانات عارمة في كينشاسا، وفي مقتل ما لا يقل عن 45 شخصًا وتدمير منازل وتعطيل وسائل النقل وإمدادات الطاقة. ووفقًا لمركز تطبيقات المناخ والتنبؤات المناخية في وســـط أفريقيا، شـــهد جزء كبير من وســـط أفريقيا ارتفاعا في درجات الحرارة القصـــوى بمقدار 0,5 درجة مئوية إلى 2,5 درجة مئوية مقارنةً بخط الأســـاس للفترة 1991-2020. وتسببت هذه التحولات المناخية في نقص المياه، وفي تراجع لغلّة المحاصيل، وتقلص واسع النطاق لأعداد رؤوس الماشـية في جميع أنحاء المنطقة دون الإقليمية، مما أدى إلى تفاقم حالة انعدام الأمن الغذائي وزيادة المصاعب الاقتصادية.

30 - ووفقًا لمشـروع البيانات المتعلقة بمواقع وأحداث النزاعات المسـلحة، تسـبب التوترات بين المزارعين والرعاة في اندلاع 77 اشـتباكًا بسـبب تضـاؤل الموارد الطبيعية خلال الفترة الفاصـلة بين 1 كانون الأول/ديسمبر 2024 و 31 آذار/مارس 2025 وفي كلٍّ من الكاميرون وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

باء - التطورات الإنسانية

31 - في 31 آذار/مارس، كان إجمالي عدد اللاجئين وطالبي اللجوء في بلدان المنطقة دون الإقليمية الأحد عشـــر قد بلغ أكثر من 2,75 مليون شـــخص، وإجمالي عدد النازحين داخلياً حوالي 9,65 ملايين شـخص. وتسـبب النزاع في الجزء الشـرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية في صـعوبات إنسـانية خطيرة، أثرت على البلدان المجاورة. وحتى 30 نيسـان/أبريل، كان قد وصـل إلى بوروندي 000 71 شـخص فارين من العنف الدائر في جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ بداية عام 2025. وبصـــورة أولية، اعترفت حكومة بوروندي باللاجئين.

32 - وظل النزاع في السـودان يؤثّر على تشـاد وجمهورية أفريقيا الوسـطى. فحتى 30 نيسـان/أبريل، كان 580 779 لاجئا وأكثر من 000 220 من العائدين التشاديين قد لجؤُوا إلى تشاد منذ اندلاع القتال في السودان في نيسان/أبريل 2023، منهم أكثر 000 50 لاجئ سوداني و 000 25 عائد تشادي منذ كانون الثاني/يناير 2025. وحتى هذا التاريخ، كان أكثر من 400 37 لاجئ ســـوداني قد وصـــلوا إلى جمهورية أفريقيا الوسطى منذ نيسان/أبريل 2023.

33 - وواجهت أنغولا منذ كانون الثاني/يناير 2025 حالات انتشار للكوليرا في 16 من مقاطعاتها الـ 21. وحتى 17 أيار/مايو، تم الإبلاغ عن ما يقرب من 800 20 حالة إصابة و 628 حالة وفاة، أي بمعدل وفيات قدره 3 في المائة. والجهود جارية من أجل السيطرة على تفشي المرض من خلال حملات الكشف، واستنهاض المجتمعات المحلية، وحملات التطعيم بقيادة الحكومة وبدعم من الأمم المتحدة. وقد خصص الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ مبلغ 1,8 مليون دولار لمواجهة تفشي هذا المرض.

34 - وفي 12 شباط/فبراير، أطلقت تشاد خطة للاستجابة الإنسانية تتطلب اعتمادات بمبلغ 1,45 مليار دولار وتستهدف 5,5 ملايين شخص من أصل 7 ملايين يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية. ومن المتوقع أن يواجه حوالي 3,7 ملايين شخص انعدام الأمن الغذائي الحاد خلال موسم الجدب الممتد من حزيران/يونيه إلى آب/أغسطس، وأن يعاني 2,1 مليون طفل دون سن الخامسة من سوء التغذية.

35 - وما زالت الكاميرون تعاني من الآثار الإنسانية المترتبة على الأزمات في أقصى الشمال والشمال الغربي والجنوب الغربي وعلى تدفق اللاجئين من جمهورية أفريقيا الوسطى. وإجمالاً، يأوي البلد أكثر من مليون نازح داخلياً، وهي يستضيف حتى شهر نيسان/أبريل أكثر من 000 410 لاجئ وطالب لجوء مسجلين. وفي عام 2025، سوف يحتاج 3,3 ملايين شخص إلى مساعدات إنسانية، منهم 2,1 مليون شخص مستهدفون بالمساعدة بتكلفة قدرها 359,3 مليون دولار. ولم يتجاوز تمويل خطة الاستجابة الإنسانية نسبة 6,8 في المائة حتى 7 نيسان/أبريل. وفي المنطقتين الشمالية الغربية والجنوبية الغربية تم اقتلاع ما يقرب من 000 490 نازح و 000 490 عائد، ويواجه هؤلاء مخاطر متزايدة في مجال الحماية ونقص في فرص الحصول على الخدمات الأساسية. وحتى 30 نيسان/أبريل، كانت المنطقة الشرقية تستضيف أكثر من 000 250 لاجئ من جمهورية أفريقيا الوسطى، ليُلقي ذلك بأعباء إضافية على المجتمعات المضيفة التي لم تعد قادرة على التحمل. وفي جميع أنحاء مناطق أقصى الشمال والشمال الغربي والجنوب الغربي، يشكل انعدام الأمن وضعف البنية التحتية والحواجز الإدارية عائقا أمام وصول المساعدات الإنسانية.

أزمة حوض بحيرة تشاد

36 - ظلت الأنشطة التي تقوم بها الجماعات المسلحة في إقليم البحيرة بتشاد تتسبب في حالات من النزوح الداخلي، حيث يستضيف هذا الإقليم مع نهاية شهر آذار/مارس أكثر من 600 225 نازح داخلياً و 600 42 عائد. وفي منطقة أقصى الشمال في الكاميرون، وبسبب هجمات الجماعات المسلحة والعنف بين القبائل، كان هناك أكثر من 800 475 من النازحين داخلياً و 000 205 من العائدين، بالإضافة إلى أكثر من 000 125 من اللاجئين.

37 - وفي كانون الأول/ديسمبر 2024، شهدت دائرة فولي، التابعة لإقليم البحيرة، ارتفاعاً في منسوب المياه تسبب في فيضانات وأدى إلى نزوح ثانوي. واستمرت الصدمات المناخية، ولا سيما الفيضانات، في تعطيل الزراعة وفي إلحاق الأضرار بالبنية التحتية وتهديد سبل العيش.

38 - وفي 5 شباط/فبراير، وقعت حكومتا تشاد ونيجيريا ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين اتفاقاً ثلاثي الأطراف بشأن العودة الطوعية للاجئين النيجيريين إلى وطنهم، وأوجدت بذلك إطاراً ملائما لتحقيق عمليات العودة. وفي 6 شباط/فبراير، قاد حاكم ولاية بورنو وفداً نيجيرياً سعى إلى إعادة 790 7 لاجئا نيجيريا من باغا - سولا في تشاد، إلى وطنهم.

جيم - الاتجاهات السائدة في مجال حقوق الإنسان

39 - في أنغولا، صدر عفو رئاسي في 25 كانون الأوّل/ديسمبر يقضي بإطلاق سراح 51 شخصًا، من بينهم صحفيون ومؤثرون على وسائل التواصل الاجتماعي كانوا قد انتقدوا الرئيس، وكذلك أفراد تم اعتقالهم بسبب تخطيطهم في سبتمبر/أيلول 2023 لمظاهرة تضامنية مع سائقي الدراجات النارية للنقل بالأجرة.

40 - وفي نيسان/أبريل، أفادت التقارير بأن رئيس اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان في بوروندي قد غادر البلد في أعقاب مزاعم بوجود تحيز سياسي وسوء إدارة مالية. وفي 5 أيار/مايو، عين البرلمان أعضاء جدد بهذه الجنة، حلّوا محل جميع الأعضاء السابقين.

41 - وفي الكاميرون، وقبل الانتخابات الرئاسية، ورد الإبلاغ عن حدوث زيادة في عدد حالات القيود التي يزعم أنها مفروضة على حرية التعبير وتكوين الجمعيات في الكاميرون. وفي 6 كانون الأول/ديسمبر، وقّع وزير الإدارة الإقليمية خمسة مراسيم تقضي بحظر منظمتين من منظمات المجتمع المدني وتعليق أنشطة ثلاث منظمات أخرى على أساس "أنّها غير مرخصة ولديها أنشطة من المحتمل أن تقوض سلامة النظام المالي الوطني". وفي 6 شباط/فبراير، منع المسؤولُ الأوّل بالقسم الفرعي الرابع في ياوندي حركةَ نهضة الكاميرون من المشاركة في احتفالات اليوم الوطني للشباب في 11 شباط/فبراير، وذلك بذريعة أنّ الحزب ليس له تمثيل في الجمعية الوطنية. وفي 7 شباط/فبراير، تم استبعاد حزب الكاميرون للمصالحة الوطنية، المعارض، من الاحتفالات الوطنية.

42 - وفي المنطقتين الشمالية الغربية والجنوبية الغربية من الكاميرون، ارتكبت الجماعات الانفصالية المسلحة انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، منها عمليات قتل واختطاف وابتزاز وفرض لإغلاق شامل أسبوعي تسبب في تقييد شديد لحرية التنقل والحصول على الخدمات الأساسية. وفي 9 شباط/فبراير، أفادت التقارير أن انفصاليين مسلحين قتلوا مدنيين اثنين في ناكا، وشخصًا آخر في بامندا بالمنطقة الشمالية الغربية. وشكلت هذه الحوادث جزءًا من نمط أوسع من العنف الذي تمارسه الجماعات المسلحة، والذي يستهدف أيضًا كل من يرفض من الطلاب والمعلمين والمدنيين الامتثال لعمليات الإغلاق المفروضة. وفي المنطقة الشمالية الغربية أيضًا، قام انفصاليون مسلحون باختطاف مبشراً كاثوليكياً بريطانياً ومساعده الكاميروني في 2 نيسان/ أبريل، واختطاف مندوب للتعليم الثانوي في 5 نيسان/أبريل. وقتلوا أيضا منسقا لشباب الجبهة الديمقراطية الاجتماعية في 7 نيسان/أبريل. واستمرت الادعاءات بشأن قيام قوات الأمن والدفاع الحكومية بانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. ففي 23 شباط/فبراير، أفادت التقارير بمقتل ستة مدنيين وإصابة اثنين آخرين في بينيين، بإقليم ميزام التابع للمنطقة الشمالية الغربية، وذلك خلال عملية عسكرية نُفّذت داخل حانة قيل إن الجماعات الانفصالية المسلحة ترتادها. وذكرت الحكومة أنّ الجناة المزعومين قد تمت معاقبتهم.

43 - وفي تشاد، قام 10 من ضحايا الاحتجاجات الدامية التي وقعت في 20 تشرين الأول/أكتوبر 2022 بتقديم شكوى في 10 كانون الأول/ديسمبر ضد عدد من كبار المسؤولين المدنيين والعسكريين في الحكومة الانتقالية، زعموا فيها تعرضهم للتعذيب ومحاولة القتل والاختطاف والاعتقال والاحتجاز التعسفي والاعتداء المتعمد والضرب والاحتجاز داخل مرفق غير رسمي. وفي 21 كانون الثاني/يناير، أصدرت رئاسة الجمهورية مرسومًا بشأن منع وقمع العنف ضد النساء والفتيات، عزز التدابير الوقائية والعقابية القائمة. وفي الوقت نفسه، ظهرت تقارير عن وقوع حوادث عنف جنسي متعددة، منها حالة فتاة تبلغ من العمر 17 عامًا

تعرضت للاغتصاب أثناء احتجازها لدى الشرطة في 7 شباط/فبراير. وذكرت السلطات القضائية في بيان لها أنه قد تم القبض على الجناة وهم يواجهون إجراءات قانونية. وفي 11 شباط/فبراير، تلقى اثنان من المدافعين عن حقوق الإنسان تهديدات بالقتل من ضباط كبار في الجيش، وذلك على خلفية قضية من قضايا الاتجار بالأطفال. وفي 20 و 21 شباط/فبراير، اشترك مكتب وسيط الجمهورية مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في تنظيم حلقة عمل في نجامينا لتعزيز قدرات المكتب الفنية في مجال العدالة الانتقالية، ولإعداد خريطة طريق لوضع استراتيجية وطنية للمصالحة وبناء السلام بحلول نهاية حزيران/يونيه 2025.

44 - وفي غينيا الاستوائية، أفادت التقارير بأن 37 شخصًا على صلة بالاحتجاجات التي شهدتها جزيرة أنوبون في تموز/يوليه 2024 لا يزالون محتجزين في ظروف غير إنسانية حتى كتابة هذه التقرير. وفي آذار/مارس 2025، قيل إنهم قد مثلوا أمام المحكمة، لكنهم مُنعوا من الوصول إلى محاميهم. وظل العديد من المدافعين عن حقوق الإنسان يواجهون تهديدات بالإيقاف أو السجن. وفي الوقت نفسه، اعتمد مجلس حقوق الإنسان في دورته الثامنة والخمسين المعقودة في آذار/مارس 2025 (A/HRC/58/14) تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل لغينيا الاستوائية، الذي تمت مراجعته في تشرين الثاني/نوفمبر 2024. وقد قبلت غينيا الاستوائية بـ 163 توصية من أصل 218 توصية تلقتها وأحاطت علماً بالتوصيات الـ 55 الأخرى (A/HRC/58/14/Add.1). وفي وقت كتابة هذا التقرير، وبدعم من المفوضية السامية لحقوق الإنسان، تعكف إحدى الآلية الوطنية برئاسة رئيس الوزراء على وضع خطة عمل وطنية تكفل التنفيذ الفعال للتوصيات المقبولة.

45 - وفي غابون، رفعت السلطات الانتقالية في 18 كانون الأول/ديسمبر حظر التجول الذي كان مفروضاً منذ استيلاء الجيش على السلطة في آب/أغسطس 2023، وذلك في أعقاب احتجاج شعبي عارم على الاعتقالات الجماعية التي تمت في إطار عملية جرت في الليلة الفاصلة بين 13 و 14 كانون الأول/ديسمبر، وأدت إلى اعتقال 348 شخصاً، من بينهم 111 امرأة، بتهمة انتهاك حظر التجول. وفي 5 شباط/فبراير، تم القبض على أحد المؤثرين على الإنترنت واحتجازه بعد نشره صورًا لقسم الطوارئ بأحد المستشفيات التي تعاني من انقطاع التيار الكهربائي. وقد أثار اعتقاله، الذي قيل إنه جاء على إثر شكوى قدمتها إدارة المستشفى، مخاوف بشأن القيود المفروضة على الحق في حرية التعبير. وقد تم إطلاق سراحه في 6 شباط/فبراير ومنع مسيرة كانت مقررة ليوم 8 شباط/فبراير من أجل الاحتجاج على اعتقاله.

46 - وفي الكونغو، قام ائتلاف مكوّن من تسع منظمات تابعة للمجتمع المدني بتوجيه دعوة في 29 كانون الثاني/يناير إلى السلطات في الكونغو من أجل اعتماد تشريع يحمي الحق في التجمع السلمي، وذكر وجود مخاوف بشأن القيود المفروضة على حرية تكوين الجمعيات وبشأن متطلبات الترخيص المسبق.

47 - وفي رواندا، بدأت في 4 كانون الأول/ديسمبر محاكمة ثمانية من نشطاء المعارضة وأحد الصحفيين، وذلك بعد ثلاث سنوات من الحبس الاحتياطي. وكان الناشطون والصحفي قد اعتُقلوا بزعم مشاركتهم في دورة تدريبية نظمتها إحدى مجموعات الضغط السياسي غير المسجلة على العمل السلمي والتخطيط للحملات الانتخابية، وبزعم تغطيتهم لهذه الدورة. وهم يواجهون تهما تشمل تشكيل جمعية إجرامية والتآمر وتنظيم المظاهرات غير القانونية. وفي حال إدانتهم سوف يواجهون أحكاما بالسجن تتراوح بين 20 عاماً والسجن المؤبد.

دال - الاتجاهات الاجتماعية الاقتصادية

48 - ظلّ الاقتصاد في المنطقة دون الإقليمية ينمو بشكل مطرد، وبنسبة متوقعة لإجمالي الناتج المحلي قدرها 4 في المائة في عام 2025، بحسب بنك التنمية الأفريقي. وفي 13 كانون الأول/ديسمبر، تم رسميا رفع ساو تومي وبرينسيبي من فئة أقل البلدان نمواً.

49 - واستمرت المخاوف بشأن ارتفاع مستويات اختلال المدفوعات الخارجية ومستويات العجز العام والدين. ففي 16 كانون الأول/ديسمبر، وبمبادرة من رئيس الكاميرون، بول بيا، ورئيس جمهورية أفريقيا الوسطى، فوستين أركانج توادیرا، عُقدت في ياوندي دورة استثنائية لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا من أجل معالجة مسائل القدرة على تحمل مستويات الدين العام المرتفعة، وعدم استقرار الاقتصاد الكلي، وهشاشة النظام المالي في منطقة الجماعة الاقتصادية. وفي سياق الانخفاض الكبير المسجَّل في احتياطيات النقد الأجنبي بالمنطقة دون الإقليمية، عُقدت الدورة الاستثنائية وأسفرت عن التزامات بالإصلاحات، بما في ذلك اتخاذ تدابير لضمان الاستقرار المالي.

50 - وبسبب ارتفاع مستوى الدين العام وانخفاض التمويل الخارجي، أُجبرت الحكومات على تعديل الإنفاق العام وزيادة وتنويع مصادر الإيرادات. ففي 20 كانون الثاني/يناير، أعلنت الكونغو عن خطة شاملة لمعالجة تحديات ديونها، تركّز على تعديل ممارسات الاقتراض والإنفاق، وزيادة احتياطيات البلد من النقد الأجنبي. وفي الكاميرون، ازدادت المخاوف بشأن سداد الديون، وبلغ معدل التضخم مستوى 4,5 في المائة في عام 2024.وظل النمو الاقتصادي دون مستوى مسار ما قبل الجائحة. أما تخفيض دعم الوقود، وزيادة الضرائب على المعاملات المالية بالهواتف النقالة وعلى السلع الأساسية، وكذلك تزايد تدابير إنفاذ تحصيل الضرائب، فهي أمور أدت إلى حالة من الاستياء العام.

51 - وشهدت كل من أنغولا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وساو تومي وبرينسيبي أعلى معدلات تضخم في المنطقة دون الإقليمية في عام 2024، حيث سجلت أنغولا معدل تضخم بنسبة 28 في المائة. وفي 10 كانون الثاني/يناير، أعلنت نقابات العمال في أنغولا عن سلسلة جديدة من الإضرابات على إثر إعلان الحكومة أنها سوف تؤجل الزيادة في الأجور التي كان أقرتها للقطاع العام بنسبة 25 في المائة في أيار/مايو 2024. ثم أوضحت الحكومة لاحقا أن هذه الزيادة سوف تسري اعتبارًا من آذار/مارس 2025، مع دفعات بأثر رجعي لشهري كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير، الأمر الذي حال دون تنفيذ الإضرابات المعلنة.

52 - وشجّعت حكومة الكاميرون على الإنتاج المحلي للسلع الأساسية، كالقمح والأرز والذرة وزيت النخيل، لكنّ البلد ظلّ يعتمد بشكل كبير على الواردات الغذائية. وكان انعدام الأمن الغذائي حرجا بشكل خاص في المناطق المتأثرة بالنزاعات. وفي تشاد، من المتوقع أن تؤدي الفيضانات وخسائر المحاصيل في تشاد إلى مزيد من الانخفاض في الإنتاج وفي دخل الأسر المعيشية. وبالتالي كان التوقعات تشير إلى حدوث ارتفاع في معدل الفقر المدقع في البلد بنسبة 1,2 نقطة مئوية إضافية، ليصل هذا المعدل إلى 40,9 في المائة في عام 2025. وفي آذار/مارس 2025، استكمل المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي الجولة السادسة والأخيرة من استعراض برنامج التسهيل الائتماني الممدد للكونغو، حيث أسفرت هذه الجولة عن الموافقة على صرف مبلغ 26 مليار فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (حوالي 43,7 مليون دولار). وكان أداء البرنامج متبايناً، واتخذت الدولة إجراءات تصحيحية لمعالجة المعايير غير المستوفاة.

ثالثا - أنشطة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا

ألف - المساعي الحميدة والدبلوماسية الوقائية والوساطة

الكاميرون

53 - خلال الفترة الفاصلة بين 10 و 15 آذار/مارس، زار الممثل الخاص للأمين العام لوسط أفريقيا ورئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا ياوندي واجتمع برئيس الوزراء، وبوزير الخارجية، ورئيس لجنة الانتخابات الكاميرونية، وكذلك بممثلي الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والزعماء الدينيين. وأعرب الممثل الخاص في اجتماعاته عن قلقه إزاء عودة خطاب الكراهية والعنف بين الأعراق خلال الفترة السابقة للانتخابات، وشجع كل الجهات صحبة المصلحة على المشاركة في الحوار.

تشاد

54 - خلال الفترة الفاصلة بين 24 و 28 شباط/فبراير، زار الممثل الخاص نجامينا، حيث التقى برئيس تشاد، وبرئيس الجمعية الوطنية، ووسيط الجمهورية. وناقش معهم إمكانية أن تساعد الأمم المتحدة في النهوض بأولويات البلد خلال فترة ما بعد المرحلة الانتقالية، بما في ذلك إحلال اللامركزية، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وتحقيق الاستقرار، والمصالحة، والتنمية الشاملة للجميع.

الكونغو

55 - خلال الفترة الفاصلة بين 19 و 21 شباط/فبراير، زار الممثل الخاص برازافيل والتقى برئيس الكونغو وبوزير الخارجية وطائفة من الجهات صاحبة المصلحة. وتركزت المناقشات على تهيئة البيئة السابقة للانتخابات، والدعوات التي أطلقتها المعارضة والجهات الفاعلة في المجتمع المدني من أجل فتح الحيز المدني وباب الحوار، وتأثير الأزمة المستمرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية المجاورة.

غابون

56 - وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، عقد الممثل الخاص اجتماعات منتظمة مع السلطات الانتقالية في وسائر الجهات السياسية الفاعلة في غابون. وتركزت المناقشات على الإصلاحات المؤسسية وعلى العملية الانتخابية. وشجع الممثل الخاص السلطات على مواصلة تنفيذ الخطوات التالية من عملية الانتقال نحو استعادة النظام الدستوري بروح من الشمولية والشفافية والانفتاح.

57 - وعقب طلب مقدم من السلطات الانتقالية في تشرين الثاني/نوفمبر 2024 للحصول على مساعدة تقنية انتخابية من الأمم المتحدة، تم إيفاد بعثة لتقييم الاحتياجات الانتخابية بقيادة إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام إلى ليبرفيل في الفترة من 10 إلى 20 كانون الأول/ديسمبر، وأفضت هذه البعثة إلى تقديم الدعم الانتخابي من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مع التركيز على مواصلة المساعي الحميدة التي يبذلها الممثل الخاص وتوفير الدعم لوزارة الداخلية وللمجتمع المدني.

سان تومي وبرينسيبي

58 - في يومي 10 و 11 كانون الثاني/يناير، زار الممثل الخاص ساو تومي وبرينسيبي بعد فترة وجيزة من قرار الرئيس إقالة الحكومة. وشجع الجهات السياسية الفاعلة في البلد على حل خلافاتها من خلال الحوار.

باء - تعزيز القدرات دون الإقليمية على منع نشوب النزاعات والوساطة

التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والحكومية الدولية، بما في ذلك الدعم المقدم للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا

59 - في يومي 30 تشرين الثاني/نوفمبر و 1 كانون الأول/ديسمبر، شارك مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا في حلقة العمل الإقليمية للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا حول الوضع الإنساني في وسط أفريقيا، التي عُقدت في مالابو. وناقش ما مجموعه 58 ممثلاً للسلطات الوطنية والمنظمات الإقليمية والدولية والمجتمع المدني مواضيع من بينها تعزيز النظام الإنساني دون الإقليمي، ووضع استراتيجيات منسقة للتصدي بفعالية للأزمات الإنسانية في وسط أفريقيا. وقبل انعقاد المؤتمر، اجتمع الممثل الخاص مع رئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، جيلبرتو دا بيداد فيريسيمو، الذي اتفق معه على تنظيم معتكف مشترك للمكتب والجماعة.

60 - وفي 7 شباط/فبراير، حضر الممثل الخاص المؤتمر الاستثنائي لرؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في مالابو، وألقى كلمة افتتاحية. وتم التركيز في المؤتمر بالأساس على مواجهة التحديات الإنسانية في المنطقة دون الإقليمية. وأعرب القادة عن قلقهم إزاء الأزمة الإنسانية الناجمة عن الوضع في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وكلّفوا رئيس مفوضية الجماعة بإنشاء صندوق للمساعدات الإنسانية تابع للجماعة، وبتطوير سياستها في مجال العمل الإنساني الإقليمي. وتضمن البيان الختامي إدانةً "لحركة 23 مارس المدعومة من رواندا"، ودعا إلى "الانسحاب الفوري لقوات الدفاع الرواندية من الأراضي الكونغولية".

جيم - دعم مبادرات الأمم المتحدة والمبادرات الإقليمية ودون الإقليمية المتعلقة بالسلام والأمن

أزمة حوض بحيرة تشاد

61 - عطفا على زيارتهما المشتركة إلى تشاد في تشرين الثاني/نوفمبر 2024، قام الممثل الخاص لوسط أفريقيا والممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل بزيارة نيجيريا في الفترة من 27 إلى 31 كانون الثاني/يناير، وذلك في إطار العمل بقرار مجلس الأمن 2349 (2017). وزارا باما في ولاية بورنو، التي هي عبارة عن بلدة حامية تستضيف نازحين داخلياً وعائدين وأعضاء سابقين في جماعة بوكو حرام/تنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا.

62 - وفي 29 كانون الثاني/يناير، حضر الممثل الخاص المنتدى الخامس لحكام حوض بحيرة تشاد الذي عُقد في مايدوغوري، بنيجيريا (انظر S/2025/187). وكرر الممثل الخاص في جميع اتصالاته الإعراب عن دعمه لتنفيذ الاستراتيجية الإقليمية المعدلة لتحقيق الاستقرار والإنعاش وبناء القدرة على الصمود في المناطق المتضررة من جماعة بوكو حرام في منطقة حوض بحيرة تشاد، ودعا إلى مواصلة التعاون بين الدول الأعضاء، لا سيما فيما يتعلق بالقوة المشتركة المتعددة الجنسيات.

الأمن البحري في خليج غينيا

63 - في 17 كانون الأول/ديسمبر، قام مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بتيسير عقد حلقة عمل في

أبوجا من أجل اختتام عملية الاستعراض التقني لمنظومة ياوندي للأمن البحري ومدونة قواعد السلوك ذات الصلة (انظر S/2025/187).

المناخ والسلام والأمن

64 - وفي 11 كانون الأول/ديسمبر، اشترك المكتب مع مركز القاهرة الدولي لتسوية النزاعات وحفظ السلام وبناء السلام في تنظيم حلقة عمل لبناء القدرات تناولت مسألة العلاقة بين المناخ والسلام والأمن، وذلك لفائدة المسؤولين الكونغوليين في كينشاسا.

الترحال الرعوي والنزاعات بين المزارعين والرعاة

65 - في يومي 26 و 27 شباط/فبراير، اشترك مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل في تنظيم حلقة عمل في داكار عن تعزيز آليات حل النزاعات المتعلقة بالتعايش السلمي بين المزارعين ورعاة الماشية وإدارة الترحال الرعوي (انظر S/2025/187). وبهذه المناسبة تم نشر مجموعة لأفضل الممارسات في منع وتسوية النزاعات بين المزارعين والرعاة في غرب ووسط أفريقيا، أُعدَّت بقيادة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا.

دال - تعزيز اتساق أنشطة الأمم المتحدة وتنسيقها في المنطقة دون الإقليمية

أنشطة التبادل والتعاون والتنسيق والمبادرات المشتركة داخل الأمم المتحدة

66 - في 17 شباط/فبراير، نظم مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا اجتماعاً عبر الإنترنت مع مكتب المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى ومع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل من أجل تبادل الخبرات وأفضل الممارسات المتبعة على نطاق المناطق دون الإقليمية فيما يتعلق بتلبية الاحتياجات والأولويات الاستراتيجية الخاصة بالمرأة ومشاركتها في عمليات بناء السلام. وأسفر الاجتماع عن إنشاء مجموعة لتبادل الآراء الفنية بشأن تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في وسط أفريقيا.

67 - وخلال اجتماع افتراضي عُقد في 8 نيسان/أبريل، تناول مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل المسائل ذات الاهتمام المشترك مثل تغير المناخ والترحال الرعوي، والأمن البحري في خليج غينيا والتطرف العنيف في حوض بحيرة تشاد. واتفق المكتبان على أنشطة ومبادرات إقليمية مشتركة لتعزيز برامج كلّ منهما لعام 2025.

رابعا - ملاحظات وتوصيات

68 - تواجه منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية تحديات أمنية وإنسانية واقتصادية معقدة. فقد أُجريت انتخابات في تشاد وغابون، وهناك انتخابات يجري التخطيط لإجرائها في نهاية العام في كل من بوروندي والكاميرون وجمهورية أفريقيا الوسطى. والانتخابات الشاملة والموثوقة والسلمية ضرورية لتوطيد المؤسسات الديمقراطية ولإرساء الدعم والشرعية للجهود المبذولة من أجل التصدي بشكل شامل للتحديات متعددة الأبعاد التي تواجهها المنطقة دون الإقليمية. لذلك، أدعو كل الجهات صاحبة المصلحة إلى التأكد من استقلالية المؤسسات الانتخابية والحفاظ على نزاهة العمليات الانتخابية مع احترام الحريات الأساسية.

69 - وإنّي أرحب باكتمال عملية الانتقال السياسي في تشاد، وأدعو السلطات التشادية إلى استغلال هذا الزخم من أجل المضي قدماً في تنفيذ الإصلاحات الرئيسية ضمن مجالات من قبيل إحلال اللامركزية والمصالحة الوطنية ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. فالأمر سوف يتطلب الحرص على أن تكون هذه الجهود شاملة ومُعزّزة للمشاركة الفعالة من قبل كل شرائح المجتمع. وأرحب ايضا بالتزام السلطات بالعدالة الانتقالية، وأحثها على ضمان المساءلة عن جميع انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، بما في ذلك تلك التي قد تكون وقعت خلال الفترة الانتقالية. ولا يزال يساورني القلق من التدفق الهائل والمستمر للاجئين السودانيين، الذي ما فتئ يزيد من الضغط على التماسك الاجتماعي وعلى الموارد الوطنية في تشاد، وذلك في وقت ما زال فيه العديد من المواطنين التشاديين نازحين نتيجة للفيضانات التي حدثت في عام 2024 ولارتفاع منسوب مياه بحيرة تشاد واستمرار الهجمات التي تشنها الجماعات المرتبطة ببوكو حرام والجماعات المنشقة عنها. وفي الوقت نفسه، أشعر بالجزع إزاء التخفيضات الكبيرة في المساهمات المالية، التي تجبر الوكالات الإنسانية على تقليص أو إنهاء الدعم المنقذ للحياة، ومنه المقدم إلى الفئات الأكثر ضعفاً. لذا، من الضروري للمجتمع الدولي أن يزيد من دعمه لجهود العمل الإنساني والسلام والتنمية في تشاد.

70 - وأرحّب بإجراء الانتخابات الرئاسية في غابون، التي كانت بمثابة إنجاز رئيسي نحو استعادة النظام الدستوري. أما الانتخابات التشريعية وانتخابات مجلس الشيوخ والانتخابات المحلية المقبلة فهي تتيح فرصاً هامة لزيادة التمثيل السياسي الشامل. وأنا أدعو السلطات إلى مواصلة تنفيذ إصلاحات الحوكمة والإصلاحات المؤسسية، بما يتماشى مع الأطر التشريعية الجديدة. وأدعو المجتمع الدولي إلى مواصلة دعم غابون في هذه المرحلة الحرجة.

71 - والكاميرون ما زالت تواجه تحديات معقّدة في مناطق أقصى الشمال والشمال الغربي والجنوب الغربي. وأنا أؤكد من جديد أهمية إيجاد حلول سياسية شاملة للأزمات بقيادة كاميرونية، وتوافر الدعم من الأمم المتحدة بهذا الشأن. فحماية المدنيين في المناطق المتضررة تكتسي أهمية حيوية بموجب القانون الدولي، بما فيه القانون الدولي الإنساني، حسب الاقتضاء، وقانون حقوق الإنسان. وأنا أدعو الشركاء الدوليين إلى زيادة دعمهم لمساعدة الحكومة فيما تبذله من جهود لإعادة الإعمار والتنمية في مناطق أقصى الشمال والشمال الغربي والجنوب الغربي.

72 - وإنّي أُثني على قادة سان تومي وبرينسيبي لما أبدوه من قدرة على تسوية الخلافات السياسية بالآليات المؤسسية القائمة. وأدعو كل الجهات صاحبة المصلحة إلى الاستمرار في الدفع بنسق الإصلاحات التي طال انتظارها، وإلى الدخول بمؤسسات معززة في الفترة الانتخابية لعام 2026.

73 - إنّ الهجمات المتجدّدة التي تشنها الجماعات الإرهابية في حوض بحيرة تشاد أمر مُثير للجزع. والتحديات الأمنية الإقليمية لا سبيل إلى مواجهتها إلا بالتعاون عبر الحدود. لذلك، وفي خضم القلق من تراجع الالتزام بالقوة المشتركة المتعددة الجنسيات (انظر S/2024/865 و S/2024/871)، يظل تحفيز المشاركة المستمرة والحفاظ على التعاون داخل هذه القوة أمراً حيوياً للاستقرار الإقليمي. أما التقدم الذي أحرزته لجنة حوض بحيرة تشاد في تنفيذ الاستراتيجية الإقليمية لتحقيق الاستقرار والإنعاش والقدرة على الصمود في المناطق المتضررة من جماعة بوكو حرام في منطقة حوض بحيرة تشاد فهو محلّ ترحيب، لكنّ الحاجة تدعو المجتمع الدولي إلى توفير قدر أكبر من الدعم لهاتين الآليتين التكميليتين الأساسيتين من أجل استعادة الاستقرار في الإقليم.

74 - ولا تزال حالة حقوق الإنسان في المنطقة دون الإقليمية تبعث على القلق، لا سيما فيما يتعلق بالعنف الجنساني وبالقيود المفروضة على حرية التعبير وتكوين الجمعيات. وأنا أدعو جميع الحكومات في المنطقة دون الإقليمية إلى معالجة هذه القضايا، وذلك نظراً للصلة الوثيقة بين احترام حقوق الإنسان والسلام والأمن والتنمية المستدامة.

75 - والمستويات المرتفعة للدين ولضيق الحيز المالي ما زالت قائمة، الأمر الذي يعيق قدرة الحكومات على تقديم ما يلزم من الخدمات الاجتماعية والاقتصادية، ويزيد من مخاطر الإضرار بالتماسك الاجتماعي. وأنا، في هذا الصدد، أرحب بالإصلاحات التي التزمت بها الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا. وأكرر أيضا التأكيد على الحاجة الملحة لإصلاح الهيكل المالي الدولي، الذي وردت الدعوة إلى إصلاحه في ميثاق المستقبل.

76 - وإنني أعرب عن أسفي لتدهور الأوضاع الإنسانية في المنطقة دون الإقليمية، التي تفاقمت لا بتصاعد حدة النزاعات فحسب، بل أيضًا بالتداعيات المتزايدة المترتبة على تغير المناخ. وأُشيد بقرار الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا إنشاء صندوق للمساعدة الإنسانية من أجل مواجهة هذه التحديات الإنسانية بشكل جماعي. أمّا النزاع في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية فهو ما فتئ يزيد من معاناة السكان، ومنهم بالأخص النساء والأطفال. لذلك، أحثُّ بقوة كل الأطراف على الالتزام بوقف فوري وغير مشروط لإطلاق النار، وعلى الامتثال لالتزاماتهما بموجب قرار مجلس الأمن 2773 (2025)، ومواصلة الحوار بحسن نية من أجل التوصّل إلى تسوية مستدامة وسلمية لهذه الأزمة.

77 - وأُعرب لحكومات المنطقة دون الإقليمية، وللاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، ولجنة حوض بحيرة تشاد، ولجنة خليج غينيا، وغيرها من المؤسسات الإقليمية ودون الإقليمية، عن تقديري لتعاونها المتواصل مع مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا. وأنا ما زلت ممتنا لغابون على حسن ضيافتها للمكتب الإقليمي ودعمها له.

78 - وختاما، أود أن أتوجّه بالشكر إلى ممثلي الخاص، عبدو أباري، وإلى موظفي المكتب الإقليمي على ما يُبدونه باستمرار من التزام بالجهود الإقليمية الرامية إلى النهوض بقضية السلام والأمن في وسط أفريقيا ومن دعم لهذه الجهود.